التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية
The role of urban planning in implementing of urban development goals

عايش حسيبة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة باتنة – 1-، الجزائر

تاريخ الاستلام : 19-11-2019؛ تاريخ المراجعة : 19-06-2020؛ تاريخ القبول : 15-09-2020

ملخص :

تعد مسألة التنمية الحضرية والتخطيط الحضري من الموضوعات الحديثة والمعاصرة وتأتي في مقدمة الأولويات عند صياغة السياسات والخطط الإنمائية في معظم دول العالم لأنها تشكل عنصرا هاما في صياغة الحلول للمشكلات الحضرية الملحة في القرن الواحد والعشرين الأمر الذي يستوجب ضرورة تعزيز المعارف المرتبطة بأدوات واستراتيجيات تطبيقها كما أن ضبطها يحدد كيفية ممارستها وتقييم أدائها مع الاهتمام بتحديثها المنتظم حتى تكون أكثر فعالية وقدرة على الاستجابة للقضايا الحضرية الراهنة والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الحضرية؛ أهداف التنمية الحضرية، التخطيط الحضري؛ أدوات التخطيط الحضري.

Abstract :

The issue of urban development and urban planning is a modern and contemporary issue and is a top priority in the alignment of development policies and plans in most countries because it is an important factor in framing solutions to the critical urban issues of the 21st century, which requires an urgent need to strengthen the knowledge associated with the implementation of its tools and strategies, as that It determines how to exercise and assess its performance with close attention to its regular updating so as to be more effective and responsive to current and future urban issues.

Key words : urban development; urban development goals; urban planning; urban planning tools.

I-مقدمة:

تعتبر التنمية الحضرية أحد أبرز القضايا التي نالت حظا وافرا من اهتمام الدارسين والباحثين في عديد الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية باعتبارها مطلبا اجتماعيا ملحا خاصة في ظل التحولات الديموغرافية والاقتصادية الكبيرة التي عرفها المجتمع الحضري والتي أدت إلى نمو وارتفاع حجم سكان الحضر وما تبعه من زيادة مضطردة في الطلب على مختلف الخدمات والتجهيزات والمرافق والتي أصبح توفير الاحتياجات منها بالكمية والجودة المطلوبة للأعداد الحالية والمستقبلية من السكان بمثابة تحد لعملية التنمية الحضرية ومحرك لمختلف البرامج والمشاريع التنموية وكيفيات تنفيذها في ضوء الإمكانات والموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية المتاحة.

إن تحقيق أهداف التنمية الحضرية ودفع وتيرتها في ظل التحديات المعاصرة والمعقدة يفرض ضرورة التخطيط الدقيق لاحتياجات المجتمع الحضري بما يتوافق وإمكاناته والمساهمة الفعالة والايجابية لأفراده في اختيار وتحديد نمط التخطيط الحضري وإعداد مضمونه وتنفيذه وتقييم مستويات التنمية المحققة والمرجوة ذلك أن ارتباط نمط التخطيط الحضري ومضمونه بمستويات التنمية الحضرية باعتبارها عملية مخططة منظمة وموجهة يجعل منه أحد أهم أدوات ووسائل تحقيقها وترشيد جهودها في سياق التصور الشامل الواقعي والفعال لهذه العملية.

1.I-تساؤلات الدراسة:

- ماهو مفهوم التنمية الحضرية وماهي أهدافها؟
- ماهو مفهوم التخطيط الحضري وماهي أسسه ومبادئه؟
- ماهو دور التخطيط الحضري في تحقيق أهداف التنمية الحضرية؟

2.I-أهداف الدراسة:

-توضيح مفهوم التنمية الحضرية والمفاهيم المرتبطة.
- توضيح مفهوم التخطيط الحضري والمفاهيم المرتبطة.
-توضيح دور التخطيط الحضري كأداة لتحقيق أهداف التنمية الحضرية.

وقد جاءت هذه الورقة البحثية مقسمة في محورين هما:

المحور الأول: مفهوم التنمية الحضرية والتخطيط الحضري وأهدافهما.

المحور الثاني:دور التخطيط الحضري في تحقيق أهداف التنمية الحضرية.

II - مفهوم التنمية الحضرية والتخطيط الحضري وأهدافهما:

1.II - مفهوم التنمية الحضرية: قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدأ هذا منذ عام 1951 م حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة.

وجاء في إحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام 1958م «إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدا يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكاني و والاشتغال بأعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغير الموجه نحو استخدام الأرض شكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري والمتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية»[1].

كما ركز التقرير الصادر عن ذات المنظمة سنة 1961م « على الآثار السلبية الناجمة عن المبالغة في التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية المحلية الحضرية، لذلك نبه إلى ضرورة التوازن بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي، وعد تجزئة مفهوم التنمية والأخذ بمبدأ التكامل والشمول فيه»[2].

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب سكوت 1969 بحثا عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن واهتم بالأحياء المتخلفة.

وتعرف التنمية الحضرية أنها: « عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى الحضرية، والتغير الموجه الذي يعتري المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفي ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض»[3].

وتعني كذلك « التغير الموجه الذي يعتري المدينة وتحسين أحوال المجتمع المختلفة بتسطير برنامج تنموي يساهم فيه الشعب مع الحكومة في تنفيذه آخذا بعين الاعتبار الواقع المادي والبشري والطبيعي والثقافي ووضوح الأهداف بأساليب ديمقراطية»[4].

كما تعرف أيضا بأنها: « مجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة والمقصودة التي تحدث في المجتمع المحلي الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديموقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري، وفي تزويد الحضريين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والمتيسرة،للوصول الى اقصى استغلال ممكن وفي اقصر وقت مستطاع وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل الحضريين، وإدماج المجتمع المحلي المتخلف في الحياة القومية، وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية الحضرية الشاملة»[5].

إذن فالتنمية الحضرية هي عملية ديناميكية مستمرة، شاملة وموجهة تقوم على أساس إحداث تغيرات وتحولات هيكلية في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الحضري من خلال إجراءات مقصودة ومخططة تعمل على توظيف كل الإمكانات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها وتهدف تطوير المجتمع الحضري وإشباع حاجاته وحل مشكلاته وتحقيق نهضته وتقدمه.

وهي عملية يتمكن بها المجتمع الحضري من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيبها وفقا لأولوياتها، مع ضرورة ضبط الموارد والإمكانات المرتبطة بتحقيقها.

2.II - أهداف التنمية الحضرية: التنمية الحضرية هي تلك العملية التي تهتم بمختلف جوانب الحياة الحضرية فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة، تهدف بالأساس إلى تهيئة المجال الحضري وتدبير موارده البشرية والاقتصادية بشكل عقلاني ومخطط له، كما تهدف إلى تنمية قدرات وإمكانيات وخيارات الإنسان الحضري حتى يتفاعل بشكل ايجابي مع محيطه الحضري ويندمج فيه سوسيو اقتصاديا وثقافيا ويساهم بالتالي في تحقيق أهداف التنمية الحضرية.

إذن فالتنمية الحضرية تهدف بشكل عام إلى بناء مجتمع حضري نامي مواكب للتطورات، يفي بمتطلبات أفراده، عن طريق ضبط نموهم وكثافتهم وتوزيعهم، ورفع كفاءة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم المجال الحضري وتطويره وحماية البيئة وترشيد استغلالها، وكذا تدعيم العلاقات بين الأفراد والجماعات فيه، من خلال:

1.2.II - أهداف ديموغرافية:

- تشمل الحد الأعلى والأمثل لعدد السكان في المراكز الحضرية والكثافة السكانية للمدن ومعدلات الزيادة والتركيب الثقافي والاجتماعي والديني للمجتمع الحضري.

- تحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن توفير أحسن مستوى من الخدمات وبأعلى كفاءة نوعية وكمية.

- الحد من نمو سكان الحضر غير المخطط، وتكثيف الجهود للوصول إلى التوزيع السكاني المتوازن مع متطلبات واحتياجات التنمية ودمج النمو الحضري في سياق التنمية المنصفة والمستدامة إيكولوجيا وتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية والمراكز والحد من انتشار السكن العشوائي.

- الاهتمام بالحراك السكاني وإعادة توزيع السكان في إطار التنمية الإقليمية المتوازنة بما فيها تنظيم تيارات الهجرة الداخلية وذلك بالحد من الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى، ومراكز المحافظات وتشجيع الهجرة المعاكسة.

2.2.II -أهداف اجتماعية:

- تعبئة الدعم اللازم لقضايا السكان وتحسين جودة الحياة الكمية والنوعية.

-توفير الرعاية الصحية لكافة فئات المجتمع ورفع فعالية التدابير الوقائية.

-رفع المستوى التعليمي للجنسين وخفض نسب الأمية.

- زيادة فعالية الإعلام والتربية والاتصال السكاني لتوسيع الخيارات والخدمات والمعلومات لأفراد المجتمع وتكثيف وتنسيق كافة الجهود في هذا المجال لتدريبهم .

3.2.II - أهداف اقتصادية:

- اتخاذ سياسة اللاتمركز واللامركزية بالنسبة لتوزيع المشاريع الاقتصادية والهياكل القاعدية الضرورية لضمان توزيع أفضل للخدمات الصحية، التعليمية، الإدارية.

- تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بما يكفل تحسين مستويات المعيشة وتنمية الموارد البشرية وتوسيع وتحسين فرص العمالة وتقليص البطالة وتنظيم حركة توزيع القوى العاملة بين مختلف الأنشطة.

-رفع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة والحد من انتشار الفقر الحضري.

4.2.II - أهداف تنظيمية:

- بناء هيكلة حضرية متزنة عبر مختلف جهات الإقليم الحضري مع عدم التركيز على العاصمة أو المدن المتروبولية (المدن الجهوية الكبرى)، بل العمل على أن يكون توزيع السكان في البلاد متدرجا تدرجا هرميا مقبولا للمراكز الحضرية والريفية.

- توزيع فرص العمل والاستثمارات على المدن الصغرى والمتوسطة، من أجل إيجاد نوع من التوازن بين أحجام التجمعات الحضرية من جهة، ولتوجيه النمو العمراني نحو مراكز حضرية ثانوية بدلا من التركيز على المدن الكبرى من جهة أخرى.

- تنمية وتطوير محاور عمرانية مشعة من المدينة الأم باتجاه خارج المدينة بمحاذاة خطوط شبكة طرق محورية تسهل عملية النقل خلال رحلة العمل اليومية.

- تنمية إقليم المدينة بواسطة تهيئة الضواحي المجاورة للمدينة وذلك بتطوير الكويكبات الحضرية المجاورة وإنشاء مدن جديدة صغيرة الحجم وتدعيمها بأحياء سكنية ومؤسسات لتوفير الشغل واستقطاب سكان المدينة الأم.

- تشديد المراقبة الإدارية على النسيج العمراني وإيقاف بشكل نهائي جميع أشكال التوسع العمراني غير المنظم من خلال تهيئة عمرانية تعتمد على المخططات التوجيهية التي تحدد مناطق توسع المباني السكنية وتمركز الهياكل الخدماتية والتجهيزات الصناعية وغيرها، كما تحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها والحفاظ عليها (المناطق الأثرية والمصنفة) بالإضافة إلى وضع قوانين صارمة تمنع جميع أشكال البناء الفوضوي والتوسع غير القانوني على حساب الأراضي العمومية.

- إعادة تخطيط شبكة النقل من خلال إعادة تعبيد الطرقات وتوسيع الشوارع ومواقف السيارات وتعداد المرور لقياس حجم الحركة في شوارع المدينة وصيانة إشارات المرور وإعادة توزيعها بهدف تخفيف الضغط على المناطق التي يكثر فيها الاكتظاظ، وهذا للتخفيف من حوادث المرور.

5.2.II - أهداف بيئية:

- حماية البيئة الحضرية ودرء الآثار السلبية المتبادلة بين السكان والبيئة.

- الحد من أنماط الإنتاج والاستغلال غير القابل للإدامة وتشجيع الطاقات البديلة.

3.II - متطلبات التنمية الحضرية: عرفت هيئة النخبة الدولية للولايات المتحدة التنمية الحضرية بأنها:« عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد تلك الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات وتنفيذ تلك

الخطط، معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن، واستكمال هذه الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية والفنية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية»[6].

من هذا التعريف يمكن تحديد متطلبات التنمية الحضرية التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وتفعيل سبل نجاحها في:

1.3.II - ضبط الاحتياجات وتحديد الأولويات بدقة: بمعنى التحديد الأمثل والواقعي والدقيق لاحتياجات المجتمع الحضري المختلفة والمتغيرة لجميع الفئات الاجتماعية وترتيبها حسب سلم الأولويات بناء على دراسة مفصلة لواقع المجتمع ومتطلباته.

2.3.II - الاعتماد على الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة: ولا يتأتى هذا إلا من خلال الرصد الدقيق لهذه الموارد والإمكانات ومن ثم تفعيلها وتوظيفها بصورة تتماشى وخصوصية المجتمع المحلي ومتطلباته مع ترشيد استغلالها ما يساهم في خفض تكاليف المشاريع التنموية.

3.3.II - الاعتماد على مبادئ واليات تخطيطية واقعية: ذلك أن التنمية الحضرية «هي جهود مخططة ومنظمة تستهدف زيادة معدل رفاهية إنسان المدينة عن طريق مساعدته على إشباع المزيد من حاجاته، وحل المزيد من مشكلاته بواسطة الاستخدام الأمثل وتنمية موارده وإمكانياته البشرية والمادية والتنظيمية»[7].

4.3.II - الاعتماد على إدارة محلية فعالة مع إشراك المواطنين في جهود التنمية: «إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة المواطنين وتثير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا»[8].

5.3.II - التكامل والشمول: التنمية الحضرية عملية ديناميكية متعددة الأبعاد تهتم بتنمية القطاع الحضري في إطار الوفاء بالاحتياجات التي تتطلبها الأجيال الحالية دون إحداث نقص في الموارد المتاحة للأجيال القادمة، وبالتالي فهي عملية مستمرة وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل شمولي متكامل.

4.II - مفهوم التخطيط الحضري: يعتبر التخطيط الحضري من المفاهيم المستحدثة في العلوم المعاصرة والذي ارتبط بعديد التخصصات يعمل على توظيف مجموعة من الآليات والإجراءات والتدابير تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الرامية إلى التحكم في الظاهرة الحضرية وتوجيهها من خلال التحكم في النمو الحضري وحل المشكلات الحضرية وتحسين مستوى الحياة في البيئة الحضرية بمختلف جوانبها.

ومن بين أكثر التعاريف تداولا لمفهوم التخطيط الحضري: « هو التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقا ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية»[9].

كما يشير لويس كيبل (Keeble lewis) إلى التخطيط الحضري على انه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، وإقامة المباني وشق الطرق وتسيير المواصلات وذلك بطريقة تكفل الحد الاقصى من الاقتصاد والملائمة والجمال، ويذهب بوسكوف (Boskoff) إلى أن التخطيط الحضري عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن استراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية.

ويعرف أيضا بأنه: «تطبيق رؤية معينة من أجل أهداف محددة نرتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها أي وضع إستراتيجية محددة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسعها بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات أين تتحقق معه أقصى الفوائد للسكان»[10].

كما يعرف أيضا بأنه: « إستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي للسكان وأكبر

الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية وتتضمن هذه الإستراتيجية عادة تصورا لما يمكن أن يحدث وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهياكل النظرية»[11].

إذن ومما تقدم **فالتخطيط الحضري هو الأداة أو الوسيلة التي يتم بموجبها تلبية احتياجات المجتمع الحضري ومتطلباته المختلفة وحل مشكلاته في ظل إمكاناته وموارده المادية والبشرية.**

II.5 - مبادئ التخطيط الحضري ومتطلباته: يخضع التخطيط كفعل إنساني موجه لتحقيق جملة من الأهداف خلال فترات زمنية محددة إلى مجموعة من القواعد العلمية والضوابط المنهجية، حتى تكون هناك فعالية في البرامج والمشروعات التخطيطية، ويتمكن المخططون من تحقيق ما كانوا يأملونه من عملية حصر الموارد البشرية والاقتصادية في بلوغ الغايات التي رسموها، لذلك يقوم التخطيط على مجموعة من القواعد والأسس نوجزها في:

II.5.1 - مبدأ الواقعية في التخطيط: تأتي واقعية التخطيط بالابتعاد عن الأهداف الخيالية التي لا يكن تحقيقها من خلال الدراسة العلمية المعمقة والدقيقة للواقع المحلي في إعداد الخطط والبرامج أي: « أن يتم تحديد الأهداف وتصميمها، في إطار الظروف الواقعية للمجتمع، وبما يتفق مع احتياجاته وإمكاناته الفعلية، ومقوماته الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ، وواقعية التخطيط تعني أيضا مراعاة التطورات التاريخية للمجتمع(الماضي – الحاضر – المستقبل) حيث يتم وضع الخطة بما يتلاءم مع واقعية المجتمع(الحاضر) مع الأخذ في الاعتبار ما تم تحقيقه من أهداف (الماضي)، لاستكمال تحقيق أهداف مستقبلية مع مراعاة احتمالات وتنبؤات المستقبل»[12].

ولا يمكن أن يتحقق مبدأ الواقعية إلا من خلال توفير الإمكانات والموارد المادية والبشرية اللازمة لذلك وبالمستوى المطلوب وموائمتها مع الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع على أساس علمي وموضوعي دقيق.

II.5.2 - مبدأ الشمول في التخطيط: يعنى التخطيط الحضري الناجح بتغطية كل القطاعات والمجالات الأساسية داخل المجتمع، ويضمن مشاركة كافة الأجهزة والمؤسسات في إعداد الخطط وتنفيذها بشكل متوازن ومراعاة كل العناصر التي تدخل في عملية التخطيط، والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيها. « ويقصد بالشمول أخذ جميع جوانب المشكلة التي يخطط لها»[13].

II.5.3 - مبدأ التكامل في التخطيط: يرتبط مبدأ التكامل في التخطيط بمبدأ الشمول، بمعنى أن تكون جميع القطاعات متكاملة ومترابطة وظيفيا بشكل يضمن التعاون بينها، كما يجب أن تشمل جميع جوانبها وأبعادها بشكل متوازن دون التركيز على قطاع على حساب الأخر وتغطي كافة المجتمع وفق رؤيا تكاملية وليست تجزيئية، أي أنه «كلما كانت الخطة شاملة متكاملة حققت أهدافها بدرجة عالية من الكفاءة، حيث لا يكفي أن تكون الخطة شاملة لجميع قطاعات المجتمع بل يجب أن تراعي التكامل والتساند والاعتماد الوظيفي بن هذه القطاعات»[14].

II.5.4 - مبدأ المرونة في التخطيط: « يتوقف نجاح وتنفيذ الخطة على مقدار ما تتصف به من مرونة لتكون درجة توقع تنفيذها، لان مرونة الخطة تجعل عمليات التنفيذ مأمونة ومسيرة لحل المشكلات الطارئة»[15].

ويقصد بالمرونة كمبدأ أساسي في التخطيط، إمكانية التدخل لتغير الأهداف المرسومة أو تعديلها دون الإخلال بالهدف الرئيسي الذي قام من أجله التخطيط، يعني أن تكون الخطط مبنية على كل الاحتمالات والتوقعات الطارئة التي تظهر أثناء التنفيذ، وتكون هناك دائما مخططات تدخل بديلة للتعديل في عملية التنفيذ، كما « يجب عند إعداد الخطة مراعاة مبدأ المرونة الزمنية والمكانية، ونقصد بالمرونة الزمنية مراعاة التغيرات الاجتماعية التلقائية التي قد تحدث خلال الفترة الزمنية المحددة للتنفيذ، أما المرونة المكانية فيقصد بها أن يكون التخطيط الذي يوضع على مستوى القومي قابلا للتنفيذ على المستوى المحلي مع بعض التعديلات الطفيفة التي تستلزمها ظروف المجتمع المحلي أو سماته المميزة له»[16].

II.5.5 - مبدأ الاستمرارية في التخطيط: «يجب إدراك أن التخطيط الحضري عملية مستمرة، كما أن التعقيدات والقيم المتغيرة والمتطلبات المتجددة لا يمكن تناولها بتحديد وضع نهائي في خريطة للتطبيق، وبالتالي يجب أن تكون العملية في

شكل دورة كاملة تبدأ بعملية التحليل التي يتبعها إعداد الإطار الاستراتيجي الذي يشكل الأساس لعملية التنفيذ التفصيلية، ويتبع ذلك نظام مراقبة يؤدي إلى عملية المراجعة والتحديث الدورية»[17].

« ويعني أن تكون عملية التخطيط متصلة، أي أن عملية التخطيط هي عملية مستمرة، لا تنتهي بانتهاء الخطة، بل يتبع ذلك عمليات، غير منقطعة ومراحل متعددة تتدرج من التنفيذ إلى المتابعة، والرقابة على التنفيذ فالتقييم، وبمعنى أخر انه بعد الانتهاء من صياغة الخطة وإقرارها لا بد أن تدخل مرحلة التنفيذ، ويلاحظ أن كثيرا من الدول النامية التي تضع خططا للتنمية تهمل الوسائل والطرق اللازمة لتنفيذ الخطة، مما يترتب عليه ظهور الإخفاقات، وقصور النتائج والأهداف المحققة عن تلك المستهدفة في الخطة»[18].

6.5.II - مبدأ المشاركة في التخطيط: يقصد بالمشاركة حشد المواطنين وقادة المجتمع المدني وتعبئة وتوجيه جهودهم لدعم ومؤازرة المؤسسات الرسمية، والاستفادة منهم في إعداد الخطط وتنفيذها وتقييمها باعتبارهم مصدرا للمعطيات الواقعية حول وضعية المجتمع المستهدف واحتياجاته، ما يؤدي إلى تنمية قدراتهم وتطويرها في مواجهة المشكلات، والتصدي لها ورفع مستوى المسؤولية المجتمعية وقيم الانتماء لديهم.

ويرى الكثير من المخططين أن: « فشل العديد من المشروعات التنموية أو الخطط التنموية في المجتمعات النامية بسب استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة الخطط، وتأكدوا من أن المشروعات التي يشارك فيها المواطنون تكلفتها أقل من الناحية المالية، كما أنها تحقق الكثير بالنسبة للأهداف التي تضمنتها خطط هذه المشروعات»[19].

7.5.II - مبدأ التنسيق في التخطيط: التنسيق يعني تضافر وتكاثف جهود مختلف الأطراف الفاعلة في العملية التخطيطية، ورفع دقة وكفاءة وفعالية برامجها، من خلال تنسيق الأدوار بين مختلف الخبراء والمخططين وبين الأجهزة المسؤولة عن التخطيط وعن التنفيذ وبين الجهود الحكومية والأهلية، وتوجيهها لصالح تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الحضرية.

6.II -أهداف التخطيط الحضري: « تطور التخطيط الحضري بتطور المدن وتوسعها ومع الاتساع الكبير للمجال الحضري في العصر الحديث، اتسعت أهداف التخطيط الحضري لتشمل كل مناحي الحياة الحضرية بداية بتحديد المشاكل الحضرية ووضع الحلول المناسبة لها بالإضافة إلى التجديد مع مراعاة الحفاظ على التراث الحضري، وصولا إلى تخطيط مدن جديدة وفق أسس وقاعد عصرية حديثة حسب ما يتطلبه التوسع الحضري في العصر الحديث، وفيما يلي سيتم التفصيل في هذه الأهداف الرئيسية »[(20)].

1.6.II -التحكم في النمو الحضري وحل المشكلات الحضرية: يعد التحكم في النمو الحضري والعمراني للمدن من الأهداف الرئيسية التي من أجلها توضع المخططات الحضرية، لكن تختلف طبيعة درجة التحضر من مدينة إلى أخرى، بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي تؤثر في عملية التحضر والنمو العمراني للمدن والتجمعات الحضرية، ويتحكم في النمو الحضري للمدن نوعين من النمو العمراني هما:

أ- مدن حرة النمو العمراني: « تتميز بعض المدن بخاصية النمو العمراني السريع والحر، حيث تنمو المدينة في الاتجاهات الأربعة، نظرا لطبيعة الموقع والموضع الجغرافي لهذه الأخيرة، ويترتب على هذا النمو السريع العديد من المشكلات الحضرية، التي تكون من طبيعة خاصة، ولعل أبرزها ما يعرف بالنمو العمراني العشوائي والفوضوي، الذي يجد المخططون صعوبة في التحكم فيه وتوجيهه بالإضافة إلى جملة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كانتشار أحياء، الصفيح، ومشكلات النقل الحضري، وامتداد المجال الحضري وغرها»[(21)].

ب-مدن محدودة النمو العمراني: « يتولد عن هذا النمو العمراني المحدود العديد من المشكلات الحضرية، كظاهرة التكدس السكاني، والضغط على استخدامات الأرض الحضرية، وانعدام الأوعية العقارية، وغيرها، لقد نشأت قديما بعض المدن في مواضع لا تصلح لإقامة المدن في وقتنا الحاضر، الشيء الذي أدى إلى وجود محددات طبيعية تعيق عملية التنمية وتحول

دون إمكانية التوسع العمراني بما يتناسب مع الزيادة السكانية في تلك المدن، وفي هذه الحالة يكون البحث عن بدائل النمو العمراني، في هذه المدن محدودا »[22].

2.6.II - التجديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية: لقد كان للنمو العمراني الواسع مخاطر كبيرة على الموروث الحضاري في المدن نتيجة النمو السكاني الكبير والطلب المتزايد على السكن، مما أدى إلى إزالة بعض الأبنية الأثرية أو التراثية القديمة أو استغلالها بطريقة تشوه فنها المعماري، كما أدت هجرة بعض السكان الأصليين لتلك الأبنية وتركها من غير سكن إلى تعرضها للانهيار لعدم الاهتمام بها والمحافظة عليها.

« لذلك ظهرت في الآونة الأخيرة فكرة التجديد الحضري التي تعتمد على دراسات عمرانية واقتصادية واجتماعية لتلك الأبنية والمناطق المحيطة بها، لتحديد الأضرار والمعالجات المناسبة بما يحقق الفائدة من تلك الأبنية، ويبرز أهميتها التراثية وما تتميز به من خصائص معمارية وفنية عن غيرها من الأبنية، والمقصود بالتجديد الحضري هو عملية تغيير البيئة العمرانية للمدينة من خلال تحسين أو إعادة بناء تلك الأبنية القديمة وإصلاح بنيتها الارتكازية، ويتضمن التجديد الحضري ثلاثة حلول هي: (الحفاظ، إعادة التأهيل، إعادة التطوير) »[23].

3.6.II - تخطيط مدن جديدة وفق أسس علمية وأساليب حديثة: « يلجأ المخططون في بعض الحالات إلى التفكير في إنشاء مدن جديدة، بسبب عدم قدرة الاحتياطات العقارية للمدينة القائمة على استيعاب الزيادة السكانية للمجتمع الحضري، أو عدم قدرة المدينة القائمة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات الموجهة لها، أو بسبب تفاقم المشكلات الحضرية للمدينة القديمة واستنفاذ كل الطرائق والأساليب لتفكيكها، إذ يرى المخططون أن زيادة التعمير سيفاقم من تلك المشكلات ويعقدها »[24]. ويجب عند تخطيط المدن الجديدة مراعاة عدة ضوابط ومعايير مستندة إلى أسس علمية وأساليب حديثة حتى تتمكن المدينة من أداء وظائفها وتلبية احتياجات ساكنيها على أحسن وجه وبأعلى كفاءة.

« يعتبر تخطيط المدن الجديدة أكثر مرونة من إعادة تخطيط المدن القائمة نتيجة إمكانية أن تتجاوز سلبيات الأخيرة عند وضع التصاميم وفق أسس علمية حديثة، واستخدام كل التقنيات والعلوم التكنولوجية في خدمة تنفيذ تلك المخططات خاصة عندما يتمتع موضع المدينة الجديدة بمرونة عالية في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وعموما هناك عدة أسباب تحدد الهدف من إنشاء المدن الجديدة منها »[25].

1- إنشاء عاصمة جديدة لعدم كفاءة القديمة (كمثال برازيليا عاصمة البرازيل).

2- إنشاء مراكز استقطاب للتنمية الصناعية في مناطق متخلفة أو بطيئة التطور أو لغرض إعادة توزيع السكان والأنشطة الخدمية والمرافق.

3- إقامة مدن نوعية تخصصية كما هو الحال في العديد من دول العالم ومنها الإمارات العربية المتحدة خاصة في إمارة دبي (كمدينة دبي الطبية التي تعتبر من أحدث وأرقى المدن الطبية في العالم والتي تحتوي على الكثير من المستشفيات والمراكز الطبية التخصصية ومراكز الأبحاث والكليات والمعاهد الطبية، ومدينة دبي الأكاديمية، ومدينة دبي للأنترنيت والإعلام ...الخ).

4- إقامة مدن جديدة حول العواصم الكبرى لاستيعاب الزيادة السكانية وخلق أقطاب جذب للهجرة القادمة إليها، كمدينة 06 أكتوبر ومدينة نصر في جمهورية مصر العربية.

7.II - مراحل التخطيط الحضري: يمر التخطيط الحضري بعدد من الخطوات نوجزها في أربع مراحل كالتالي:

1.7.II - مرحلة إعداد وصياغة الخطة: حيث يتم في هذه المرحلة دراسة وتحليل المشكلة المخطط لها، وتحديد الأجهزة الأساسية المشاركة في عملية التخطيط، والتي يترتب عليها وضع تفاصيل الخطة وصياغتها في إطارها النهائي وهذا وفق ثلاث مراحل:

- إعداد الخطة: وهي أهم مرحلة في التخطيط فهي حجر الأساس الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل الخطة ويتم فيها:

- جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بظروف المجتمع وأوضاعه الطبيعية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وحصر الموارد المادية والبشرية بشكل دقيق يسمح بالتقدير الفعلي للواقع وحسن التنبؤ بالمستقبل.

-تحديد الأجهزة المعنية بالتخطيط والتي يقع على عاتقها مهمة إعداد الخطة وتنفيذها وتقييمها ويتم توزيع الأدوار بينها وتحديد مهامها ومسؤولياتها وفقا للتشريعات والقوانين.

-تحديد أهداف التخطيط وترتيبها حسب الأولويات ووفق جدول زمني تحدد فيه أجال التنفيذ.

-تقرير الخطة: أي إعداد الإطار العام للخطة كمشروع أول يحوي مجموعة من المقترحات يعرض للتشاور والنقاش على اللجان المركزية للتخطيط للاستشارة قبل المصادقة عليه.

-صياغة الخطة في شكلها النهائي: في هذه المرحلة تقوم اللجان المركزية للتخطيط بدراسة المقترحات المقدمة إليها بدقة وتقديم تقرير مفصل عن رأيها فيها، بعدها يتم صياغة تقرير نهائي حولها ويتم اعتماده والمصادقة عليه رسميا وإرساله إلى المؤسسات والأجهزة المعنية بالتنفيذ.

II.2.7 - مرحلة التنفيذ: يتم في هذه المرحلة ترجمة الخطة إلى تطبيق فعلي على أرض الواقع وتنفيذ البرامج المسطرة حسب محتوى ومضمون الخطة النهائية.

« تعد هذه المرحلة أساسية في عملية التخطيط، إذ يتوقف عليها نجاح العملية التخطيطية أو فشلها، وترتبط هذه المرحلة بالإجراءات الفعلية في المرحلتين السابقتين، وتتمثل في ترجمة الخطة والبرامج المتضمنة فيها على السلوك التطبيقي ومن الضروري هنا التأكد من مستوى الكفاية الإدارية والفنية لأجهزة التنفيذ ضمانا لحسن تنفيذ البرامج المخططة »[26].

II.3.7 - مرحلة المتابعة والتقييم: تعني متابعة تنفيذ الخطة رصد مستويات التقدم بالنسبة لمراحل المشاريع المبرمجة والآجال المحددة بشكل مستمر، وتتطلب فعالية التنفيذ تحديد العقبات وجوانب القصور التي صادفت عملية التنفيذ وتقويمها بشكل دوري وتحديد نسبة نجاح الخطة في تحقيق الأهداف المرجوة.

« يتطلب التخطيط المتابعة المستمرة لجميع مكوناته مع الجهات المسؤولة عن التنفيذ وتحديد الانحرافات التي قد تبرز بين المخطط والمحقق وكيفية علاجها، كما تتطلب هذه المرحلة وجود عدد من المختصين الذين يقومون ما تم تنفيذه لمعرفة السلبيات وجوانب القصور في الخطة بصفة دورية حيث تتطلب هذه المرحلة إعداد التقارير الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) وتهدف هذه التقارير إلى معرفة العقبات التي ظهرت عند تنفيذ الخطة والأخطاء التي حدثت أثناء عملية التنفيذ وأسبابها حتى يمكن تجنب السلبيات عند وضع الخطة التالية »[27].

II.- المحور الثاني: دور التخطيط الحضري في تحقيق أهداف التنمية الحضرية: تتمثل جهود التنمية الحضرية في تحقيق جملة من الأهداف والمطامح الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتنظيمية المرتبطة بنوعية وجودة الحياة الحضرية، ولا يتأتى هذا إلا من خلال تفعيل دور التخطيط الحضري كأسلوب علمي وعملي دقيق وأداة بالغة الأهمية في تحقيق هذه الأهداف وترجمتها إلى نتائج واقعية، وقياس نجاح البرامج التنموية ونجاعة تطبيقها، ذلك أن رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج غير كاف لتحقيق أهداف التنمية، مالم يفعل العمل بالتخطيط الحضري كأداة لتحقيق التنمية الحضرية وإبراز أهميته في مواجهة تحدياتها.

إن نجاح عملية التنمية الحضرية يقتضي ضرورة التقيد بشروط وأدوات وكيفيات ومراحل تطبيقها، والتكيف مع مستجداتها المتغيرة باستمرار، وهذا باعتماد أسلوب التخطيط الحضري كخطة عمل كفيلة بتحقيق أهداف هذه العملية ورصد درجة ارتباط مضامينه بمستويات التنمية الحضرية ومدى نجاحه في دفع وتيرتها، من خلال توظيف مجموعة من الأدوات تعرف بـــ **أدوات التخطيط الحضري**، وهي بمثابة آليات لتحقيق مشروعات التنمية الحضرية ومتابعة تنفيذ برامجها، ممثلة في الجزائر في **أدوات التهيئة والتعمير أو مخططات التهيئة والتعمير**(المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT- المخطط

الإقليمي للتهيئة العمرانية SRAT -المخطط الولائي للتهيئة PAW- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU -مخطط شغل الأراضي POS) التي تطورت بتطور السياسة العامة للبلاد وتوجهاتها التنموية.

و تعمل أدوات التخطيط الحضري على تخطيط مختلف الخدمات والوظائف والأنشطة الحضرية عن طريق تخطيط استخدام الأرض التي تقع ضمن الحدود التنظيمية التابعة للمدينة، بأسلوب علمي وبشكل يضمن التوازن في توزيع المساحة على السكن ومختلف الإنشاءات والمصانع والمرافق التجارية والخدمات التعليمية والصحية والترويحية والمؤسسات الدينية وغيرها، وتحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكاناتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن توفير أحسن مستوى من الخدمات وبأعلى كفاءة نوعية وكمية وتشمل:

-تخطيط السكن الحضري وما يرافقه: من حيث اختيار مواقع المناطق السكنية ونمط المباني وتخطيط الشوارع ومواقف السيارات والمساحات الخضراء وتجهيزه بمختلف المرافق العامة.

-تخطيط الخدمات التعليمية: من حيث تناسب الخدمات التعليمية وكفاءتها الكمية والنوعية مع حجم السكان –الفئة المتمدرسة- وتوزيعها بشكل عادل حسب كثافتهم بالإضافة إلى تحسين طاقة الاستيعاب ومعدلات التأطير ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.

- تخطيط الخدمات الصحية: ما ينطبق على تخطيط الخدمات التعليمية نفسه فيما يخص تخطيط الخدمات الصحية، سواء الكمية من حيث مؤشرات التغطية أو ما يعرف بالكثافة الطبية وتوزيعها بما يناسب كثافة السكان وحجمهم، أو النوعية من حيث نوعية الخدمات العلاجية والوقائية والتأهيلية، كما يهتم التخطيط الحضري باختيار مواقع المؤسسات الصحية وتنوع خدماتها وتخصصها وسهولة ولوج المواطن إليها.

- تخطيط النقل: يكون التخطيط للنقل بعد التخطيط للطرق والشوارع والمحطات(محطات التوقف-محطات التزود بالوقود-محطات نقل المسافرين) ويكون تخطيط خطوط النقل والرحلات بناء على حجم وكثافة السكان وطاقة الاستيعاب بحيث تضمن تغطية احتياجات السكان والأنشطة الأساسية بالمدينة، كما يهتم التخطيط الحضري للنقل بإيجاد بدائل لوسائل النقل الكلاسيكية خاصة فيما تعلق بالنقل الجماعي وإيجاد الحلول لمشكلة الازدحام والاختناق المروري عن طريق تخطيط المنافذ والمحولات.

- تخطيط الوظيفة الصناعية: من حيث اختيار موقع الصناعات أو المنطقة الصناعية الذي يكون عادة بعد دراسة دقيقة لأنه مرتبط بمنطقة الأعمال أو النشاطات المركزية ومواقع المواد الأولية وخطوط النقل والأسواق وتكلفة الإنتاج وغيرها.

- تخطيط الوظيفة التجارية: من حيث عدد المحال التجارية والأسواق المحلية وتنوعها وكفايتها وتوزيعها بشكل يسمح للمواطن تلبية حاجاته دون عناء، كما يهدف تخطيط الوظيفة التجارية إلى تطوير المدينة عن طريق تطوير النشاط الاقتصادي وتوسيع التبادلات التجارية بها.

- تخطيط الوظيفة السياحية والترفيه: يتم تخطيط الوظيفة السياحية بناء على إمكانات المنطقة السياحية الطبيعية والتاريخية،كما يتم تخطيط الخدمات الترفيهية وتوزيعها بناء على حجم السكان وتركيبهم الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

هذا و« يساهم التخطيط الحضري في معالجة المشكلات الحضرية المحلية وحلها زمانا ومكانا اعتمادا على الإمكانيات المحلية» [28]،كما يهدف إلى توفير الحلول والبدائل للتحكم في البيئة الحضرية وتحقيق تنمية حضرية مستدامة متكاملة وشاملة من حيث كونه:

- يعتمد على البحث العلمي والحقائق والدراسات الميدانية المكثفة، الدقيقة والشاملة.
- يتضمن أهدافا وأغراضا محددة، واضحة، عملية وقابلة للتنفيذ.
- يعمل على تنظيم وتوجيه وضبط إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في المجالات المختلفة وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي وتعاوني يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويضمن سلامة التنفيذ.

- يأخذ بعين الاعتبار الطاقات والإمكانيات والموارد المادية الطبيعية والبشرية المتاحة ويوازن بينها وبين الاحتياجات المختلفة ويعمل على تنظيم الاستفادة منها والتوظيف الأمثل لها وبأقصى طاقتها وعلى الوجه الذي يحقق أفضل استغلال لها.

- يراعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية في الخطط والبرامج التنموية وينسق بين المؤسسات والهيئات المحلية والحكومية والشعبية لتحقيق الشمول والتكامل.

- يعنى بضبط الاحتياجات الأساسية والمتغيرة لجميع الفئات الاجتماعية للمجتمع المحلي بصفة دقيقة ومفصلة ووفقا لترتيب سلم الأولويات.

- يعمل على تدريب وتمكين أفراد وجماعات المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة في اقتراح الخطط والبرامج التنموية ومتابعتها وتقويمها وتنمية روح المسؤولية وتحرير المبادرات الذاتية في إيجاد الحلول وعلاج المشكلات.

- يعمل على استثمار الموارد حسب نظام الأولويات بالنسبة للمشكلات الأكثر إلحاحا والمرتبطة بمصالح السواد الأعظم من الناس.

-« يتسم بالمرونة النسبية التي تسمح بالتطوير والتعديل وفق الظروف الطارئة والمتغيرة ويأخذ بمبدأ التقويم المتواصل على أساس المؤشرات التي تتخذها الدولة لقياس درجات التقدم والتخلف في المشروعات والبرامج والنمو الحضري»[29].

ومنه ومما سبق يتضح جليا أن التخطيط الحضري يلعب دورا فعالا في تأهيل المجال الحضري وتوفير الحلول والبدائل من أجل التحكم في البيئة الحضرية ورفع كفاءة أدائها فهو الأداة الأمثل والأنجع والأكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية الحضرية وترشيد جهودها. ولبلوغ أهداف التنمية الحضرية عبر ميدان التخطيط الحضري من خلال أدواته وآلياته لابد من الاعتماد على فكرتي العملية والبرنامج، والأخذ بعين الاعتبار بعدين أساسيين هما البعد الزمني والبعد المكاني:

حيث يتمثل البعد الزمني في سرعة التغير والتطور الذي تسير بموجبه عملية التحضر، سواء في الحركة الديموغرافية وتركز الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الهجرة في المدن الرئيسية، أو في تركز الإنشاءات الاقتصادية والبنى التحتية والمرافق العامة، والتي يجب أن تواكب هذه الحركة الديموغرافية، وهذا للمحافظة على التوازن الكمي والنوعي لعملية التحضر. و أما البعد المكاني فيتمثل في التحول والتغير الذي يحدث في المدن واتجاهات التوسع العمراني بها، ودرجة التنسيق والتكامل في النمو الحضري بين مختلف المدن.

IV- الخلاصة :

يتضح مما سبق عرضه أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري كأداة لتحقيق التنمية الحضرية ومواجهة تحدياتها، كما يعد تأهيل الأطر العلمية والفنية في مجال إعداد ورصد وتقييم الخطط الحضرية، وإنشاء المراصد الحضرية، وتعزيز المشاركة الشعبية في الإدارة الحضرية، من أولويات نظم التخطيط الحضري المعاصر من أجل تنمية حضرية مستدامة.

ولبلوغ أهداف التنمية الحضرية عبر ميدان التخطيط الحضري من خلال أدواته وآلياته لابد من الاعتماد على فكرتي العملية والبرنامج، والأخذ بعين الاعتبار بعدين أساسيين هما البعد الزمني والبعد المكاني:

حيث يتمثل البعد الزمني في سرعة التغير والتطور الذي تسير بموجبه عملية التحضر، سواء في الحركة الديموغرافية وتركز الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الهجرة في المدن الرئيسية، أو في تركز الإنشاءات الاقتصادية والبنى التحتية والمرافق العامة، والتي يجب أن تواكب هذه الحركة الديموغرافية، وهذا للمحافظة على التوازن الكمي والنوعي لعملية التحضر.

وأما البعد المكاني فيتمثل في التحول والتغير الذي يحدث في المدن واتجاهات التوسع العمراني بها، ودرجة التنسيق والتكامل في النمو الحضري بين مختلف المدن.

- الإحالات والمراجع :

[1]- منال طلعت محمود (2001)، التنمية والمجتمع، مصر: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص.ص 69 – 70.

[2]- محمد بهجت جاد الله كشك (2008)، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مصر: المكتب الجامعي الحديث ، ص317.

[3]- محمد عبد الفتاح (2002)، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، مصر: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 188.

[4]- حسن علي حسن (1991)، المجتمع الريفي الحضري، مصر: المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، ص 311.

[5]- كمال التابعي وأخرون (1985)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مصر: دار المعارف، القاهرة، ص46.

[6]- الفاروق زكي يونس (1968)، تنمية المجتمع المحلي في الدول النامية، مصر: مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ص28.

[7]- محمد سيد فهمي (1999)، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة،مصر: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص**126** .

[8]- منال طلعت محمود ، مرجع سابق ، ص 71.

[9]- عبد الهادي محمد والي (1983)، التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، مصر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ص**20** .

[10]- عبد اله أبو عياش (1979)، الجوانب السلوكية للتخطيط الحضري لدول الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج، السنة الخامسة.

[11]- صبري فارس الهيتي (2009)، التخطيط الحضري، الأردن: دار اليازوري، عمان، ص.ص59-60.

[12]- منى عويس، عبلة الأفندي (2011)، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، مصر:القاهرة، ص95.

[13]- نبيل السمالوطي (1978)، علم اجتماع التنمية دراسات في اجتماعات العالم الثالث، مصر : التهيئة المصرية للكتاب القاهرة، ص102.

[14]-منى عويس، عبلة الأفندي، مرجع سابق، ص .96

[15]- محمد جمال يولي (1982)، التخطيط للتدريب في مجال التنمية، مصر: مكتبة القاهرة، ص.6

[16]- سميرة كامل محمد (1999)، التخطيط من أجل التنمية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر: الإسكندرية، ص100.

[17]- السيد عبد العاطي السيد (2012)، علم الاجتماع الحضري، الأردن: دار المسيرة، ط2، ج1، عمان، ص.ص**106 -105**.

18- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو (2014)، مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص295.

19- سميرة كامل محمد: مرجع سابق ص 103.

[20]-ساعد هماش (2017/2016)، البعد البيئي في التخطيط الحضري-حالة مدينة باتنة، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، الجزائر: جامعة قسنطينة-2، ص.153

[21]– مهور باشا (2015)، التخطيط الحضري، مطبوعة الدعم البيداغوجي لطلبة سنة أولى ماستر علم اجتماع حضري، الجزائر: جامعة سطيف-2، ص.54

[22]– المرجع نفسه، ص.55

23 – ساعد هماش: مرجع سابق ص .154

24 – مهور باشا: مرجع سابق ص .59

25 – ساعد هماش: مرجع سابق ص .156

26 - ساعد هماش: مرجع سابق ص .160

27 – المرجع نفسه، ص.161

28- سميرة كامل محمد، مرجع سابق، ص 44.

[29] -إسحاق يعقوب القطب، عبد الإله أبو عياش(1980)، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، الكويت:وكالة المطبوعات، جامعة الكويت، ص 273.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عايش حسيبة، (2020)، **التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12(03)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 245-256.